الاجتهاد في زمن الاقتصاد الريعي

الفضل شلق

بعد صدور اربعة اعداد من هذه المجلة حول موضوع التجديد والاجتهاد، لا بد من التساؤل حول امكانية الاجتهاد. وقد طرح التساؤل أحد الزملاء في هذه المجلة. والسؤال يشغل البال بالفعل. وفي السطور التالية محاولة للاجابة..

يعرّف الفقهاء الاجتهاد بأنه «بذل الوسع»، فهو مجهود فكري بحسب المصطلحات المعاصرة. ومن الطبيعي أن يكون كل مجهود فكري يبذله الانسان مرتبطاً بالمجهودات التي يبذلها في النواحي الأخرى من الحياة. ذلك أن المجهود الفكري لا بد أن يستجيب للمشاكل المطروحة أو ان يعبر عن أوضاع يعانيها صاحب المجهود الفكري. واذا كان الأمر غير ذلك يعتبر الفكر معزولاً عن سياق الحياة المعاشة، فلا يؤبه له، وفي أحسن الحالات ينظر إليه وكأنه مجرد رصف كلام. وقد ذكرنا في مقالة سابقة أن احتمالات الاجتهاد والتجديد كانت ممكنة بدرجة أوسع عندما كان المجتمع العربي يتمتع بقدرة أكبر على اقتحام العالم بما يعنيه ذلك من ربط مصير الأمة بمشروع كوني وتوسع الفتوحات العسكرية والثقافية الى جانب القدرة على العمل والانتاج في شتى نواحي الحياة الاقتصادية والروحية. فكيف يمكن تقدير هذه الاحتمالات في الزمن الراهن؟

يسود الوطن العربي اقتصاد ريعي. معنى ذلك أن المداخيل التي تحرك

الاقتصاد العربي تأتي من قطاع انتاجي ليس هو حصيلة العمل البشري بل هو هدية من باطن الأرض، هدية كان الفقهاء يطلقون عليها قديماً اسم الركاز. هذه الهدية هي النفط الذي تستخرجه من باطن الأرض شركات محلية أو أجنبية ويتم تسعيره ليس على أساس العمل البشري المطلوب لاستخراجه بل بناءً على قرارات سياسية تتخذ في سبيل تأمين حاجات ورغبات المستخرجين والمستهلكين بمعزل عن آلية السوق. وهذا أمر يدعو إلى الاستغراب في زمن تدعي فيه القوة العظمى المنتصرة ان النظام العالمي الجديد يقوم على قاعدة اقتصادية ترتكز على آلية السوق التي تتقرر فيها اسعار السلع لا على أساس اعتبارات عشوائية تنطلق من الرغبات البشرية، بل على أساس قواعد موضوعية.

يقولون لنا ان سقوط الكتلة الشرقية هو حصيلة عدم جدوى النظام الشيوعي الذي تتحكم فيه الرغبات البشرية العشوائية بدل أن تسود قوانين السوق الرأسمالي التي هي قوانين موضوعية تنظم المجتمع وتقضي على عوامل الخلل الناتجة عن قرارات القيادات السياسية التي لا تخضع لقوانين السوق هذه.

لكن ذلك لا يعدو ان يكون جزءاً من الحقيقة، فالنظام الرأسمالي ذاته، وهو النظام العالمي الجديد (؟) يرتكز اقتصاده على كثير من القرارات السياسية، أي على القرارات البشرية العشوائية التي لا ترتكز على شيء سوى على رغبات اصحاب القرار الذين ما كان لهم ان يصبحوا أصحاب قرار الا لأنهم اقوياء. ولو لم يكن الأمر كذلك لما كان هناك خلاف دائم حول تسعير برميل النفط، منذ أن اصبحت هذه المادة عصباً مهماً في النظام الرأسمالي العالمي ومنذ أن تم اكتشاف كميات كبرى منها في بلدان تنتمي الى العالم الثالث الذي لا يعتبر من أصحاب القرار في النظام العالمي القديم والجديد.

يفسر هذا الأمر الكثير من مسار الأمور في بلدان الوطن العربي، وهو لا يقتصر على البلدان المنتجة للنفط فقط، علماً بأن أكثرية العرب تعيش في البلدان العربية غير المنتجة للنفط. ففي البلدان المنتجة للنفط يسود الاقتصاد الريعي بشكل واضح. لكن البلدان العربية غير المنتجة للنفط تعتمد بدرجة أو بأخرى

على المداخيل النفطية اما من خلال ما يرسله العاملون المهاجرون من ابنائها الى البلدان النفطية من مداخيلهم الى البلدان التي هاجروا منها، أو بسبب ما تتلقاه هذه البلدان من المساعدات التي تقدمها لها البلدان النفطية، أو بسبب مداخيل الخدمات التي تؤديها البلدان غير النفطية للبلدان المنتجة. ومنذ بداية السبعينات صارت المداخيل الناتجة عن النفط تشكل عاملاً محركاً أساسياً في اقتصاديات البلدان العربية غير النفطية، مما يحمل على الاعتقاد بأن الاقتصاد العربي عموماً اصبح يتحرك بفعل المداخيل النفطية. فالقطاع النفطي هو القطاع المحرك في اقتصاديات البلدان العربية المنتجة وغير المنتجة لهذه المادة، الأمر الذي ينعكس بعمق على الفكر والسياسة السائدين في جميع هذه البلدان.

يشكل انتاج النفط في البلدان العربية قطاعاً معزولاً عن المجتمع وحتى عن الدولة، والمداخيل النفطية تعود الى الدولة التي توزعها بطريقة أو بأخرى على مختلف نشاطاتها وعلى مختلف فئات الشعب بنسب متفاوتة ثم تعطي بعضاً منها بشكل مساعدات للدول العربية أو الاسلامية الأخرى. لا يشكل الانتاج النفطي جزءاً عضوياً من النشاط الاقتصادي في المجتمع بل يتم بواسطة تقنيات مستوردة ويتحدد مستوى الانتاج بناءً على اتفاقات سياسية بين الدول المنتجة والدول المستهلكة لتلبية حاجات استهلاكها.

ان عزلة الانتاج النفطي عن النشاط الاقتصادي الاجتماعي في الدول المنتجة هي نتيجة حتمية لكون هذا الانتاج يتم بواسطة وسائل تقنية وادارية مستوردة بالاضافة الى عدم ارتباطه بالجهد البشري الذي يبذله المجتمع. فالانتاج النفطي ليس حصيلة عمل المجتمع بل يعتبر في الغالب حصيلة نعمة «تهبط» عليه من باطن الأرض. والسلعة النفطية لا يتحدد سعرها بناءً على كمية العمل البشري المتضمن في انتاجها، بل يتحدد سعرها بناءً على اتفاقات ذات طابع سياسي. والدول الصناعية التي تستهلك غالبية النفط العربي لا تعتبر النفط حقاً عربياً بل تعتبره سلعة «استراتيجية» ضرورية لتشغيل ماكينتها الاقتصادية. فالنفط في نظرها ليس حصيلة عمل الدول المنتجة، لذلك فليس لهذه الدول الحق في تقرير سياستها النفطية وحدها بل يجب ان تشارك الدول

الصناعية في وضع هذه السياسة. ومعنى ذلك في ظل ميزان القوى السائدة، ان ترسم سياسة النفط بناءً على حاجات الدول المستهلكة وحدها.

مؤدى ذلك ان المجتمعات في الدول المنتجة للنفط وفي الدول المستفيدة من مساعداتها وخدماتها لا تساهم في انتاج النفط بل تعيش على حسابه. تعيش هذه المجتمعات على اطراف القطاع النفطي ولا يشكل عملها سوى نسبة ضئيلة من قيمة النفط. فالعمل في هذه المجتمعات ليس هو سبب المداخيل العالية التي يتيحها النفط، بل تأتي هذه المداخيل حصيلة عمل الآخرين. لذلك يمكن القول ان هذه المجتمعات تعيش حياة طفيلية بينما تقوم الأيدي العاملة المستوردة بالعمل في مختلف النشاطات الاقتصادية، سواء النفطية منها أو غير النفطية.

يرتبط الاقتصاد الريعي بنمط العيش الطفيلي، وكما ان العمل لا يشكل سوى نسبة ضئيلة من مداخيل الاقتصاد الريعي، فان القيمة الاخلاقية للعمل في نمط العيش الطفيلي تنحط وتتلاشى. ومن الطبيعي في هذه الحال أن تتراجع القدرة على الانتاج الفكري، ذلك لأن الفكر لا ينشأ في الفراغ بل يأتي استجابة لضرورة حل اشكاليات تنتج عن النشاط البشري في شتى المجالات. فالمجتمع الذي لا يعمل لا يستطيع أن يفكر. هذا أمر طبيعي لأن الفكر نفسه لا يعدو أن يكون نوعاً معيناً من أنواع العمل.

يتكامل الانتاج الفكري مع الانتاج في شتى المجالات الاقتصادية ومع القدرة على الفعل في المجالين السياسي والعسكري، ذلك لأن الفكر ينمو كاستجابة لاشكاليات يطرحها واقع الحياة بمختلف نشاطاتها المتنوعة. الحياة ذاتها حركة دائمة، أي نشاط يبذل في كل لحظة، والعمل الانتاجي يعطي هذا النشاط إطاراً وهدفاً ومرجعية. وعندما ينعدم العمل الانتاجي يصبح الفكر دون سياق وبلا تراكم ويقتصر على الترف الذي لا لزوم له.

ان الذين يمارسون ترفاً يقتصر على التمتع بمنتجات الغير، أي بحصيلة عمل وجهد الغير، هؤلاء لا يعملون لانتاج ما يستهلكون، لكنهم يستهلكون ما لا ينتجون، فتنشأ علاقة واهية بينهم وبين ما يملكون لأن ما يملكوه ليس حصيلة

جهدهم وعرق جبينهم، فهو لا يشكل جزءاً عضوياً وأساسياً من حياتهم. ينسحب هذا الأمر على العلاقة بالأرض والمجتمع والثقافة التي تصير مواضيع للتمتع، فكأنها اشياء متاحة للاستهلاك بتأثير المداخيل الريعية. في هذه الحال لا تعود الأرض والمجتمع والثقافة اشياء يجدر التمسك بها والاستبسال في الدفاع عنها. ألا يفسر ذلك ولو جزئياً على الأقل، الهزائم العربية المتتالية؟

ان طغيان العشوائية الفكرية يؤدي في كثير من الاحيان الى قرارات تغيّر مسار الامور السياسية وتقلب المواقف الى نقائضها واضدادها بصورة فجائية دون سياق وبلا مبررات لها اي علاقة بالمواقف القديمة. كثيراً ما ينتقل صاحب الموقف المتطرف الى موقف آخر مناقض له تماماً لكنه لا يقل عنه تطرفاً. من ناحية اخرى، يندرج في هذا الاطار ايضاً رفض التسوية رفضاً باتاً حيناً ثم القبول بها، بل الخضوع، لشروط الخصم خضوعاً تاماً حيناً آخر، او التصلب في بعض المواقف المبدئية والمساومة على مواقف مبدئية اخرى في الوقت ذاته. هكذا أصبحنا نقبل اليوم ما كنا نرفضه بالامس، وكأننا ندين المبادىء التي كنا نؤمن بها بالامس على سلامتها بدل ان ندين الضعف الذي جعلنا عاجزين عن تحقيق تلك المبادىء.

ان التصرفات العشوائية ليست حصيلة ممارسات خاطئة وحسب بل هي حصيلة فكر عشوائي فاقد المرجعية والسياق والتراكم. ومن الممكن القول أن العشوائية قد تحكمت بالفكر العربي منذ بداية القرن العشرين عندما تم اكتشاف النفط وبدأت مرحلة سيادة الاقتصاد الريعي. وهذا الأمر يمكن أن يفسر تراجع الفكر النهضوي الذي شهدنا بداية له في القرن التاسع عشر، لكن هذه البداية لم يكن مقدراً لها الاستمرار والتصاعد بسبب الذهنية الناتجة عن سيادة الاقتصاد الريعي. ربما قدمت هذه المقولة جواباً على تساؤل د. خالد زيادة الذي يطرحه في مقالته في هذا العدد، تحت عنوان «هل الاجتهاد امر ممكن»؟

ان معنى ذلك ان الأمة تواجه مأزقاً خطراً. فهي تتأرجح بين واقعية استسلامية حيناً وشعارات وممارسات تبلغ حد التهور احياناً. فالواقعية

الاستسلامية تقضي النظر الى الأمور من زاوية ميزان القوى السائد؛ ولما كان ميزان القوى السائد في غير صالح الأمة العربية يكون الاستنتاج انه من غير الممكن القيام بشيء لمواجهة هذا الواقع. وما علينا الا انتظار تغير ما يقود إليه تراكم مزعوم على مستوى الاقتصاد والتكنولوجيا واكتساب العلوم الحديثة والوعي المستنير، او انتظار وتوقع تغير فجائي يحصل نتيجة التطورات الخارجية أو يكون مأذوناً به من السماء.

تسود الواقعية الاستسلامية فكر العرب وسياستهم؛ لكنه بين الحين والآخر ينفجر الانتظار فيستخدم حاكم عربي شعارات تعكس حاجات الأمة التاريخية نحو التوحد والتحرر وتقرير المصير فتؤيده الجماهير التي عيل صبرها من طول الانتظار ويعلو الضجيج لتطغى على الأصوات التي تطالب بمراعاة الظروف الدولية والتي تأخذ بعين الاعتبار أوضاع التأخر التي تحد من قدرة الأمة على المواجهة. لكن جمهور الأمة العريض ليس على خطأ حين يمنح القائد الذي يرفع شعارات تلبي حاجاته التاريخية تأييداً لا متناهياً، بل ان هذا التأييد عينه هو دليل وعي وحيوية وقدرة على المقاومة، تخبو أحياناً لكنها لا تموت. الخطأ بل الكارثة هو في القادة أو في النخبة التي ترفع شعارات لا تقاتل ولا تموت من أجلها، والتي قد تأخذ قرارات اليوم كي تتخلى عنها غداً، والتي غالباً ما تنتهي الى ممارسة سياسات تتناقض تناقضاً كاملاً مع الشعارات التي كانت ترفعها بالأمس؛ والتي لا تزال تقول بها دون أن تعمل في سبيلها. أن الأمة بجماهيرها العريضة لا تستطيع أن تعتنق وعياً ما لم يكن بالضرورة متناسباً مع تجربتها التاريخية ومع حاجاتها التي تشعر بها دون مواربة؛ أما النخبة والقادة منهم فإنهم يتخبطون في فكرهم وسياستهم تخبطاً عشوائياً، اذ ينتقلون من موقف الى آخر، ومن رفع شعار إلى ممارسة نقيضه دون مبرر حقيقي سوى الخوف الناتج عن فقدان المرجعية التاريخية. هذه هي الحالة التي تنشأ عندما لا يكون هناك تطابق بين وعي النخبة وبين وعي الأمة المعبر عن حاجاتها التاريخية، في هذه الحالة لا يعود للنخبة مرجعية متمثلة في شعبها وفي تجربته المتكونة عبر الدهور فتتخبط النخبة ولا يبقى لديها سياق منتظم للفكر والممارسة.

ان العشوائية الفكرية هي حصيلة ظروف موضوعية تتلخص في الاقتصاد الريعي والتأخر البنيوي الذي يضعف قدرة الأمة ويجعل ميزان القوى الدولي لغير صالحها. لكن الاستسلام لهذا الواقع ليس حلاً ناجحاً وليس حلاً على الاطلاق، لأنه لن يقود إلا إلى مزيد من التأخر البنيوي والعشوائية الفكرية.

ان الخروج من المأزق الراهن أمر ممكن ليس عن طريق الاستسلام للواقع ولا عن طريق انتظار الفرج من الخارج أو من السماء، (فكأن الفرج يأتينا كما جاء الاقتصاد الريعي هبة من باطن الأرض)، بل هو أمر ممكن حين تتكون نخبة ذات وعي عقلاني ينسجم مع متطلبات الأمة وتجربتها التاريخية. ان تكون هذه النخبة مرهون بنشؤ وعي تاريخي يفرض على النخبة ان تقود الأمة لتنهض وتتابع مسيرتها، وان تستبسل في قيادة الأمة والدفاع عن مقدساتها النابعة من معطيات الثقافة والأرض.

لقد برهنت الأمة خلال مختلف لحظات تاريخها الحديث عن قدرة كبيرة على العطاء والصمود، كما برهنت على تمسكها بوجودها وعلى أنها لا تقبل بديلاً عن مطالبها الأساسية في فلسطين والوحدة والحرية. لكن النخبة كانت تخذل الأمة في كل منعطف تاريخي وتنهزم قبل ان تحل بها الهزيمة. وليس هذا امراً غريباً عندما يكون وعي النخبة غير مطابق لوعي الأمة وعندما تكون النخبة غير واثقة من قدرة الأمة على العطاء وعلى التمسك بحقوقها التاريخية.

لا تخشى الأمة التجديد في الفكر والاجتهاد في الدين وفي جميع الأمور الأخرى، بل هي تطلب ذلك، لقد منحت الأمة تأييدها لمجددين في القرن التاسع عشر من أمثال الأفغاني ومحمد عبده وغيرهما، وسارت وراء المجددين في الحقل السياسي في القرن العشرين عندما طرحوا شعارات في الوحدة والعدالة الاجتماعية بشكل لم يكن مألوفاً في السابق.

إذا كان الاقتصاد الريعي والتأخر البنيوي يفرضان علينا واقعاً معيناً، فان مشاعر الأمة وحاجاتها تفرض واقعاً آخر غير الاستسلام. فمهما تعرضت الامة للنكسات فأن النكسة لا تكون هزيمة الا اذا اقترنت بالاستسلام، ذلك لأن

الاستسلام هو الهزيمة. والهزيمة الكبرى هي الاستسلام للأمر الواقع.

هناك نوعان من الاستسلام، أولهما الاستسلام تجاه الآخر القابع في الخارج، وثانيهما الاستسلام أمام المعطى التاريخي الساكن فينا. والثاني أدهى من الأول، بل يقود إلى الأول ويسببه. ومن أهم اشكال الاستسلام للمعطى التاريخي هو التقيد بأصول الفكر والاجتهاد المتبعة خلال حقبات الماضي. لأننا إذا تمسكنا بأصول وبقواعد الفكر المتبعة في الكتب الموروثة، فإننا سوف نصل إلى نفس الاستنتاجات والاحكام بينما المطلوب استخراج نتائج جديدة واحكام جديدة تتناسب مع الاشكاليات الجديدة التي تعرض نفسها علينا باستمرار وبشكل متلاحق. المطلوب، بتعبير آخر، هو استيعاب القديم من أجل تجاوزه وابداع الجديد المناسب.

على هذا الأساس يكون الجواب على تساؤل الزميل خالد زيادة، ان الاجتهاد غير ممكن اذا بقينا نتبع نفس اصول وقواعد الفكر الموروثة. لكنه يكون أمراً ممكناً اذا استوعبنا تلك الأصول والقواعد واستطعنا في الوقت ذاته ان نتجاوزها الى قواعد واصول جديدة تستلهم من القديم لكنها تحل مكانه لتتناسب مع التحديات المعاصرة ومع الحاجات المتجددة بشكل دائم.